



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله وفد اتحاد طلبة أميركا

الغانم استقبل اتحادي طلبة أميركا والمملكة المتحدة وإيرلندا



الغانم متوسطا وفد اتحاد طلبة المملكة المتحدة وإيرلندا

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه بمجلس الأمة أمس رئيس الهيئة الإدارية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الولايات المتحدة الأميركية أحمد قبازرد ونائب الرئيس حمد الهاجري. كما استقبل الغانم في مكتبه رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع المملكة المتحدة وإيرلندا عبدالعزيز العيادة ونائب الرئيس مساعد البراك وأمير السر أحمد العنزي، ودلال محمد الغريب وهيبة فهد الدويسان من قطاع شؤون الطالبات بالاتحاد.

الحمدان: إنشاء جسر مشاة على شارع الفوص



حمود الحمدان

قدم النائب حمود الحمدان اقتراحا برغبة جاء فيه: حرصا على سلامة المواطنين، وبعد تكرار حوادث دس الطلاب والتسبب بوقاقتهم أثناء عبورهم شارع الفوص، وحيث إن مدارس البنات في ضاحية مبارك الكبير في قطعة 7 ومدارس البنين في قطعة 6 ما يضطربهم لعبور الشارع الرئيسي. لذا فإنني أقدم بالاقتراح بالرغبة التالي:

إنشاء جسر للمشاة وفق معايير الجودة والسلامة على شارع الفوص ممتد من سور محطة الكهرباء في قطعة 7 ومنطقة مبارك الكبير يصل إلى قبالة قاعة متعب الشلاحي للأفراح في قطعة 6، حيث إن مدارس البنات في قطعة 7 ومدارس البنين في قطعة 6، قد توفي وأصيب عدد من الطلاب في السابق أثناء محاولة عبورهم شارع الفوص.



سيف العازمي

سيف العازمي يطالب باستمرار عمل المستوصفات خلال العطلة الرسمية

دعا النائب سيف العازمي وزارة الصحة إلى استمرار عمل المستوصفات الصحية خلال العطلة الرسمية المقبلة، لاسيما في الدائرة الخامسة مثل مستوصفات الظهر، مبارك الكبير والقصور والعدان والقرين. وطالب العازمي «الصحة» بالإسراع في تشييد المدن الطبية وتوسعة المستشفيات وطاقاتها الاستيعابية، لاسيما الجهة القلبية التابعة لمستشفى العدان.

الخرافي يسأل العبدالله عن أسباب تأخير إشهار جمعية الحقوقيين الكويتية

وجه النائب عادل الخرافي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الاحمدي ومبارك الكبير، الذين يتم تعيينهم في القانون رقم 24 لسنة 1962 والقانون رقم 9 والعسل رقم 6572 - 2013 بتاريخ 2014/3/11 بأن جمعية الحقوقيين الكويتية استوفت شروط الإشهار استناداً إلى أحكام القانون رقم 24 لسنة 1962 بخصوص جمعيات النفع العام والأندية وأنها أيضاً قد استوفت الشروط والضوابط المقررة من مجلس الوزراء وأن نشاط الجمعية سيسد فراغاً اجتماعياً ومهنياً للنهوض بالمجتمع المدني.

لذا يرجى موافاتي بالآتي: ما الأسباب التي أدت إلى تأخير إشهار جمعية الحقوقيين الكويتية رغم استيفائها لأحكام القانون رقم 24 لسنة 1962 والقانون رقم 9 والعسل رقم 6572 - 2013 بتاريخ 2014/3/11 بأن جمعية الحقوقيين الكويتية استوفت شروط الإشهار استناداً إلى أحكام القانون رقم 24 لسنة 1962 بخصوص جمعيات النفع العام والأندية وأنها أيضاً قد استوفت الشروط والضوابط المقررة من مجلس الوزراء وأن نشاط الجمعية سيسد فراغاً اجتماعياً ومهنياً للنهوض بالمجتمع المدني.



عادل الخرافي

مطيع: تعيين الإداريين والإداريات بالمدارس الموجودة في مكان سكنهم

قدم النائب د.احمد مطيع اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: نظراً للمعاناة الشديدة التي يعانيها الإداريون والإداريات بمحافظتي الاحمدي ومبارك الكبير، الذين يتم تعيينهم في مناطق بعيدة عن أماكن سكنهم مما يتسبب في تأخرهم عن عملهم ويتعكس سلباً على أدائهم، أيضاً لتخفيف الانزحام المروري بالطرق العامة، ونص الاقتراح على تعيين الإداريين والإداريات في المدارس الموجودة في أماكن سكنهم.



د.احمد مطيع

العازمي: الحكومة الجديدة يجب أن تشتمل على وزراء إصلاحيين لتأكيد جديتها في التعاون مع المجلس

انتقد خلو قانون مكافحة الفساد من اسم الزوجة

من خلال اختيار وجوه إصلاحية تستطيع اتخاذ القرارات المناسبة، للخروج بالبلاذ من كيويتها وإخراج مؤسساتها من مستنقع الوساطة والمحسوبية الذي ضربها شرقاً وغرباً. ولفت إلى أن استمرار أوضاع البلاد على هذه الحالة وسيطرة المتنفذين عليها، والغموض الذي يشوب ترسية المناقصات، والتزيف المستمر في المشاريع الحكومية، يجعلنا نواجه أزمة حقيقية تحتاج إلى التلاحم الوطني من أجل الخروج منها.

في مؤخرة دول الخليج حيث تقديم الخدمات وفرص الاستثمار وأوضاع التعليم والصحة والإسكان، مشدداً على أنه لا يمكن وضع الدولة على المسار الصحيح من دون محاربة الفساد، فلا دولة مؤسسات ولا سيادة للقانون من دون ذلك. وأكد أن من حق النواب والمواطنين أن يقلقوا على أوضاع البلاد في هذه المرحلة بالذات لأن هناك مؤسسات فساد برزت تعادي الدستور وتتهب أموال الدولة، داعياً إلى تنحية هذه المؤسسات مع التشكيل الحكومي الجديد،

الفساد باننا موجودون، ونراقبكم ولن نكل أو نمل، ولن نسبح بتمير أي مواد لا تصلح من أوضاع الشعب ولا تغير من حال البلد، ولا تكون داعماً رئيسياً في القضاء على الفساد والمفسدين»، مؤكداً أن مجلس الأمة لن يقف مكتوف الأيدي، أمام أي محاولة للعبث بقانون مكافحة الفساد أو غيره من القوانين المهمة. وأوضح أن الوقوف في وجه الفساد واجب كل نائب، وأن المقصود ليس قانوناً بعينه ولكن إجراءات واسعة ومستمرة وضعت الكويت



حمدان العازمي

أكد النائب حمدان العازمي أن الحكومة الجديدة يجب أن تشتمل على وزراء إصلاحيين لتأكيد جدية الحكومة في التعاون مع المجلس ومحاربة الفساد، لافتاً إلى أن المؤشرات التي تظهر حالياً ومسودة قانون مكافحة الفساد التي تم استثناء الزوجة فيها من إقرار الذمة المالية لا تبشر بخير، وأن الجميع الآن في انتظار التشكيل الحكومي لتخفيف القلق الذي ينتاب الشارع والنواب. وقال العازمي في تصريح له أمس: «إننا نود إكمال رسالة للفاسدين ومؤسسة

الحوية يقترح إعادة إحياء مشروع غرب هدية للمساهمة في معالجة المشكلة الإسكانية

رابعة آلاف أسرة كويتية باتت تشكل مشكلة مضافة إلى الأزمة السكنية في البلاد لأن المطلوب تأمين الرعاية السكنية لهم. مع العلم أن بناء هذا المشروع سوف يكون أسهل من بناء بعض المناطق السكنية الأخرى وذلك لوجود بنية تحتية وطرق سريعة بالقرب من المشروع وبالتالي من السهل ربطها بشبكات الصرف والماء والكهرباء والطرق وسوف توفر الكثير من المال والوقت

حقيقية للناس المعنيين بهذا المشروع، وإذا كان لشركة نط الكويت اعتباراتها وهي اعتبارات استراتيجية فيما يتعلق بصناعة النفط الذي هو العصب الأول للاقتصاد الكويتي، ففي المقابل للناس الذين يعانون من هذه المشكلة أيضاً اعتباراتهم التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ومن المؤسف حقاً أن يلغى هذا المشروع الذي كان مقرراً له أن يستوعب أربعة آلاف وحدة سكنية، بمعنى أن هناك أكثر من

المشروع، وإذا كان لشركة نط الكويت اعتباراتها وهي اعتبارات استراتيجية فيما يتعلق بصناعة النفط الذي هو العصب الأول للاقتصاد الكويتي، ففي المقابل للناس الذين يعانون من هذه المشكلة أيضاً اعتباراتهم التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ومن المؤسف حقاً أن يلغى هذا المشروع الذي كان مقرراً له أن يستوعب أربعة آلاف وحدة سكنية، بمعنى أن هناك أكثر من



د.محمد الحوية

قدم النائب د.محمد الحوية اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: وضعت قبل سنوات مشروع غرب هدية السكني على سكة التنقيذ إلا أنه اصطدم برفض شركة النفط الكويت بحجج غير مقنعة بأن هناك إبار نطق ضمن نطاق المشروع وأخرى أنه سوف يتم بناء وحدات سكنية للمدراء بالشركة، من دون أن تقدم حلاً آخر لهذه المشكلة، ما جعلها مشكلة دائمة تطل براسها بين حين والآخر وتشكل معاناة

عبدالصمد: «الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي للجمارك



م.عادل الجارالله وعبدان عبدالصمد ود.علي العمير وخلييل الصالح خلال اجتماع اللجنة

واوضح عبدالصمد ان ضعف القدرات التنفيذية للإدارة العامة للجمارك والذي حلال دون تنفيذ المشاريع الواردة ضمن خطة التنمية أدى إلى وجود فترات في الصروفات الرأسمالية بنسبة 80% في بعض المشروعات وهناك مشاريع لم يصرف عليها إطلاقاً في مبلغ وقد وجهنا تساؤلات لوزارة المالية حول أسباب صرف مخصصات مشاريع لبعض الجهات وهي لم تنفذ إطلاقاً هذه المشاريع. وبين عبدالصمد ان هناك أيضاً خلل في الهيكل الإداري للإدارة العامة للجمارك وهناك من يشغل وظائف إشرافية رغم عدم وجود هذه الوظائف ضمن الهيكل التنظيمي حسب قرارات ديوان الخدمة المدنية ومنها منصب «مساعد مدير» بالإضافة إلى التشابك بين الشؤون المالية والإدارية في الجمارك وغيرها من المناصب والجهات المتعلقة بالهيكل الإداري.

وكشف عبدالصمد عن وجود ملاحظة لديوان المحاسبة حول الجهة التي تتولى عملية التطوير وتشغيل الخدمات المساندة لعمل الجمارك لجميع مرافق إدارة الجمارك، مشيراً إلى أن من يقوم بهذه الأعمال في مختلف مرافق إدارة الجمارك هي شركة واحدة وتعاقد الجمارك معها لمدة 25 عاماً.

وكشف عبدالصمد عن وجود ملاحظة لديوان المحاسبة حول الجهة التي تتولى عملية التطوير وتشغيل الخدمات المساندة لعمل الجمارك لجميع مرافق إدارة الجمارك، مشيراً إلى أن من يقوم بهذه الأعمال في مختلف مرافق إدارة الجمارك هي شركة واحدة وتعاقد الجمارك معها لمدة 25 عاماً.

وكشف عبدالصمد عن وجود ملاحظة لديوان المحاسبة حول الجهة التي تتولى عملية التطوير وتشغيل الخدمات المساندة لعمل الجمارك لجميع مرافق إدارة الجمارك، مشيراً إلى أن من يقوم بهذه الأعمال في مختلف مرافق إدارة الجمارك هي شركة واحدة وتعاقد الجمارك معها لمدة 25 عاماً.

وكشف عبدالصمد عن وجود ملاحظة لديوان المحاسبة حول الجهة التي تتولى عملية التطوير وتشغيل الخدمات المساندة لعمل الجمارك لجميع مرافق إدارة الجمارك، مشيراً إلى أن من يقوم بهذه الأعمال في مختلف مرافق إدارة الجمارك هي شركة واحدة وتعاقد الجمارك معها لمدة 25 عاماً.

وكشف عبدالصمد عن وجود ملاحظة لديوان المحاسبة حول الجهة التي تتولى عملية التطوير وتشغيل الخدمات المساندة لعمل الجمارك لجميع مرافق إدارة الجمارك، مشيراً إلى أن من يقوم بهذه الأعمال في مختلف مرافق إدارة الجمارك هي شركة واحدة وتعاقد الجمارك معها لمدة 25 عاماً.

وكشف عبدالصمد عن وجود ملاحظة لديوان المحاسبة حول الجهة التي تتولى عملية التطوير وتشغيل الخدمات المساندة لعمل الجمارك لجميع مرافق إدارة الجمارك، مشيراً إلى أن من يقوم بهذه الأعمال في مختلف مرافق إدارة الجمارك هي شركة واحدة وتعاقد الجمارك معها لمدة 25 عاماً.

وكشف عبدالصمد عن وجود ملاحظة لديوان المحاسبة حول الجهة التي تتولى عملية التطوير وتشغيل الخدمات المساندة لعمل الجمارك لجميع مرافق إدارة الجمارك، مشيراً إلى أن من يقوم بهذه الأعمال في مختلف مرافق إدارة الجمارك هي شركة واحدة وتعاقد الجمارك معها لمدة 25 عاماً.

وكشف عبدالصمد عن وجود ملاحظة لديوان المحاسبة حول الجهة التي تتولى عملية التطوير وتشغيل الخدمات المساندة لعمل الجمارك لجميع مرافق إدارة الجمارك، مشيراً إلى أن من يقوم بهذه الأعمال في مختلف مرافق إدارة الجمارك هي شركة واحدة وتعاقد الجمارك معها لمدة 25 عاماً.

وكشف عبدالصمد عن وجود ملاحظة لديوان المحاسبة حول الجهة التي تتولى عملية التطوير وتشغيل الخدمات المساندة لعمل الجمارك لجميع مرافق إدارة الجمارك، مشيراً إلى أن من يقوم بهذه الأعمال في مختلف مرافق إدارة الجمارك هي شركة واحدة وتعاقد الجمارك معها لمدة 25 عاماً.